

العنوان

الروبوت والجنسية الإماراتية – دراسة مقارنة

مقرر قضايا بحثية3 (التكليف الثالث)

Prepared by Ahmed Alshakhs



اهداف المحاضرة

تهدف المحاضرة الى تقييم البحث من خلال النقاط التالية:-

☐ تحليل منهجية Design

☐ تحليل منهجية Data

☐ تحليل منهجية Analysis

☐ النتائج وعلاقتها بالاهداف والفرضيات

☐ تقييم مستوى القوة والضعف في البحث

☐ امكانية تطبيق النتائج

محاضرة

01

مقدمة

Chapter
01

□ «الروبوت والجنسية الإماراتية: دراسة مقارنة» للدكتور محمد فضل بن هذه السويدي واحدة من القضايا القانونية الحديثة والمثيرة للجدل في عصر الذكاء الاصطناعي، وهي مسألة إمكانية اعتبار الروبوت كيان قانوني مؤهل لاكتساب الجنسية في دولة الامارات تهدف الدراسة إلى تحليل الإطار القانوني المنظم لمفهوم الجنسية في التشريع الإماراتي، ومقارنته بالتوجهات الأوروبية والدولية التي بدأت تتناول فكرة "الشخصية الإلكترونية" للروبوتات الذكية.

□ اعتمد الباحث على المنهج التحليلي المقارن لفحص القواعد القانونية المتعلقة بالأهلية والمسؤولية، واستنباط مدى إمكانية تطبيقها على الكيانات غير البشرية مثل الروبوت. وتميزت الدراسة بطرحها رؤية جديدة تربط بين التطور التقني والهوية القانونية، من خلال محاولة استشراف مستقبل العلاقة بين الإنسان الآلة في النظام القانوني الإماراتي، واقتراح مداخل فكرية لتحديث التشريعات بما يواكب التحولات التي فرضها الذكاء الاصطناعي.

Data تحليل منهجية

Chapter
01

اعتمدت الدراسة على تصميم بحثي قانوني نوعي يقوم على التحليل المقارن التحليلي هذا التصميم لا يستند إلى تجارب ميدانية أو بيانات كمية بل اعتماده على تحليل النصوص القانونية القائمة ومقارنتها بهدف بناء فهم نظري واستنتاجي لموقف التشريعات من مسألة "جنسية الروبوت". يتمحور التصميم البحثي حول ثلاث مراحل مترابطة:

- **تحليل النصوص:** حيث قام الباحث بتحليل القوانين الإماراتية المرتبطة بالجنسية، الأهلية، والمسؤولية القانونية، واستخرج منها المبادئ الأساسية التي تحدد مفهوم "الشخصية القانونية"
- **تحليل المقارنة:** مقارنة هذا الإطار بالتشريعات الأوروبية والدولية مثل توجيهات البرلمان الأوروبي لعام 2017 بشأن "الشخصية الإلكترونية للروبوتات الذكية".
- هذه المقارنة شكّلت جوهر التصميم البحثي لأنها تسمح بتقييم مدى قابلية التشريع الإماراتي للتطوير وفق المعايير الدولية
- **تحليل الاستنتاج:** استخدم الباحث المنطق القانوني لاستخلاص النتائج من المبادئ العامة. أي أنه انتقل من القواعد العامة إلى الحالة الخاصة (الروبوت) ليحدد ما إذا كان يمكن منحه

صفة قانونية أو جنسية.

Design تحليل منهجية

Chapter
01

هناك تصميم نوعي قانوني مقارنة متناسب مع طبيعة المشكلة البحثية اذ وفر اطار لفهم الفجوة التشريعية بين القوانين والاتجاهات الدولية وبناء تصور فكري حول حدود امكانية منح الربوت الجنسية يتمحور التصميم البحثي حول محورين اساسيين.

○ **المنهجية في التصميم :** تحليل استنباطي حيث استخدم المنطق القانوني لاستنباط النتائج من المبادئ العامة ودليل ذلك من مبدأ أن “الجنسية حق يثبت للإنسان الطبيعي أو الاعتباري” استنتج الباحث أن الروبوت لا يدخل ضمن هذا النطاق حالياً، لكنه يمكن أن يكون نواة لتطور قانوني مستقبلي

○ **المنهجية النقدية:** هذا التصميم منسجم مع أهداف الدراسة لانه مكن الباحث من الجمع بين التحليل النظري والاستدلال المقارن للوصول إلى نتائج متعمقة

➤ تم تحديد المفاهيم القانونية الرئيسية مثل الشخصية القانونية او المسؤولية وتم تحليل النصوص التي تنظم الجنسية والاهلية في النطاق القانوني والتشريعات الأوروبية التي اعترفت بما يعرف ب الشخصية الالكترونية للروبوتات الذكية

Analysis تحليل منهجية

Chapter
01

○ تحليل نصي

الباحث بدا بتحليل النصوص القانونية الإماراتية المتعلقة بالجنسية والأهلية والمسؤولية، مثل: أحكام قانون الجنسية الإماراتي القواعد العامة في القانون المدني حول الشخصية القانونية والمسؤولية تم تحليل النصوص وفق منهج وصفي دقيق للكشف عن المفاهيم الجوهرية مثل "الإنسان الطبيعي" و"الشخصية الاعتبارية"، ثم فحص مدى إمكانية تطبيقها على الروبوتات الذكية

○ تحليل مقارنة

عبر دراسة تجارب تشريعية أجنبية، أبرزها توجيهات البرلمان الأوروبي لعام 2017 حول "الشخصية الإلكترونية للروبوت".

بعض التشريعات الأوروبية التي تناقش مسؤولية الذكاء الاصطناعي المدنية والجنائية من خلال المقارنة بين هذه النماذج والتشريع الإماراتي، استطاع الباحث تحديد الفجوة التشريعية التي تفصل بين الوضع القانوني الحالي في الإمارات والتوجهات القانونية العالمية

○ التحليل الاستنباطي

استنتج أن الروبوت لا يمكن أن يكون مؤهلاً لاكتساب الجنسية في ظل القانون الحالي، لكنه قد يكتسب "صفة إلكترونية" في المستقبل في حال تطور التشريع كما استخدم التحليل الاستدلالي عند مقارنة الموقف الإماراتي بالموقف الأوروبي، حيث استدل من الاعتراف الأوروبي بالشخصية الإلكترونية على إمكانية تطور مماثل في الإمارات، مع الحفاظ على الخصوصية التشريعية الوطنية

علاقة النتائج بالاهداف والفرضيات

Chapter 01

توصل الباحث في دراسته الى:

- عدم وجود أساس قانوني حالي يمنح الروبوت صفة قانونية أو جنسية في التشريعات الإماراتية
 - إمكانية تطوير مفهوم جديد يسمى "الشخصية الإلكترونية" استناد إلى الاتجاهات الأوروبية
 - ضرورة صياغة إطار قانوني وطني متكامل ينظم العلاقة بين الإنسان والروبوت
- النتائج تطابق اهداف البحث اذا ان التحليل المنهجي للنصوص الإماراتية كشف بدقة عدم توافر الأساس القانوني للجنسية الروبوتية، وهو ما يحقق الهدف الأول
- كما أن المقارنة مع الاتحاد الأوروبي أدت إلى تحديد المسافة التشريعية بين النظامين، وهو ما يحقق الهدف الثاني
- أما الهدف الثالث المتعلق بتحديد "الإمكانية"، فقد تمت معالجته في النتائج من خلال اقتراح تبني مفهوم "الشخصية الإلكترونية"

مستوى القوة والضعف في البحث

Chapter 01

❑ وضوح المنهجية وتناسقها مع طبيعة البحث

❑ عمق التحليل القانوني،

❑ مقارنة بين النظام القانوني الإماراتي والنظام الأوروبي

❑ الدراسة على التحليل النصي والمقارنة النظرية دون إدراج دراسات حالات تتعلق بتطبيقات الذكاء

الاصطناعي في الأنظمة القانونية

❑ الباحث ركز على التجربة الأوروبية فقط دون التوسع في تجارب أخرى مثل اليابان، كوريا

الجنوبية، أو الولايات المتحدة، وهي دول تمتلك نماذج متقدمة في تنظيم الذكاء الاصطناعي

تعميم او تطبيق النتائج

Chapter
01

الدراسة لم تقدم حلول تطبيقية مباشرة واقتصرت على وضع اطار فكري نظري يمكن البناء عليه في المستقبل لذلك ف امكانية تطبيق نتائجها في الواقع العملي محدودة في الوقت الراهن فطبيعة الدراسة القانونية المقارنة تجعلها أقرب إلى البحوث المفاهيمية التي تؤسس للمبادئ بدلا من اختبارها ميدانيا ومع ذلك فان نتائجها تمثل منطلق علمي مهم لإجراء بحوث تطبيقية مستقبلية يمكن أن تتناول الجوانب العملية لمسؤولية الروبوتات في الأنشطة الصناعية والتقنية.

كما يمكن الاستفادة من الإطار التحليلي الذي قدم في هذه الدراسة في تحليل المسؤولية القانونية للروبوتات الصناعية المستخدمة في خطوط الإنتاج وداخل المؤسسات الصناعية خصوصا في حالات اتخاذ الروبوت قرارات مستقلة قد تترتب عليها آثار قانونية أو مادية.

لذلك فان الدراسة تمنح اساس فكري منهجي يمكن توظيفه في تطوير تشريعات أو بحوث مستقبلية تتناول الذكاء الاصطناعي من منظور قانوني وصناعي متكامل

- Al-Suwaidi, M. F. B. H. (2023). *The Robot and Emirati Citizenship: A Comparative Study*. *Al-Qanoun Journal for Legal Studies and Research*, (Issue 60), 608–640.
ISSN 2537-0758. Dubai Police Academy, College of Law



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

